تحرك عاجل

ناشط بارز في حالة صحية حَرِجة

بلغت الحالة الصحية للناشط المصري البريطاني البارز وسجين الرأي، علاء عبد الفتاح، الذي أمضى معظم الأعوام التسعة الأخيرة رهن الاحتجاز التعسفي، درجة حرجة بعد الإضراب عن الطعام لأكثر من سبعة أشهر. وأثارت أسرته بواعث القلق بشأن حالتيه البدنية والنفسية، بعدما أخبرها في أثناء زيارتها إليه في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 بشأن المحنة التي يُقاسيها منذ أن بدأ إضرابه عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، وشمل ذلك إيذاء نفسه وتقييد مسؤولي الأمن له وتغذيته عبر الوريد. وأُدين عبد الفتاح ومحامي حقوق الإنسان محمد الباقر، في 20 ديسمبر/كانون الأول 2021، بتهم زائفة وحُكِم عليهما بالسجن لمدة خمسة وأربعة أعوام، على التوالي، بعد محاكمة فادحة الجور. وهما سجينا رأي لم يُستَهدَفا لأي سببٍ سوى أنشطتهما السلمية؛ ومن ثَمَّ، ينبغي الإفراج عنهما على الفور وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

الرئيس عبد الفتاح السيسي

مكتب رئيس الجمهورية بقصر الاتحادية

القاهرة، جمهورية مصر العربية

البريد الإلكتروني: p.spokesman@op.gov.eg

تويتر: @AlsisiOfficial

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

نكتب إلى فخامتكم للإعراب عن بواعث قلقنا البالغ بشأن استمرار الاحتجاز التعسفي للناشط المصري البريطاني **علاء عبد الفتاح**، ولنحثكم على أن تضمنوا الإفراج عنه على الفور وبدون أي شرط أو قيد؛ إذ

أن حالتيه البدنية والنفسية قد تدهورتا بشدة، بعدما بدأ إضرابه عن الطعام في أبريل/نيسان 2022، احتجاجًا على سجنه الجائر وحرمانه من تلقي أي زيارات قنصلية، وبعد تصعيد إضرابه لاحقًا بإضرابه عن تناول المياه في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، المُوافق لأول أيام فعاليات مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ العالمي ("كوب 27"). وواصلت السلطات المصرية احتجازه بمعزلٍ عن العالم الخارجي لمدة أسبوعين، مانعةً عنه أي زيارات أو مراسلات كتابية. ومنع أفراد قوات الأمن محاميه من رؤيته ثلاث مرات بين 10 و14 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، غير مكترثين بتصاريح الزيارة الصادرة من النيابة العامة. وسُمح أخيرًا لأفراد أسرته بزيارته في 17 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، مع وجود حاجز زجاجي بينهم، وذكروا أنه كان يبدو "مُجهدًا ونحيفًا ومُعرَّضًا لخطر شديد". وسرد لهم عبد الفتاح وقائع مُخيفة في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022؛ إذ قيَّده مسؤولو السجن بعدما أُصيب بفورة من الغضب والانهيار، وخبط رأسه بالحائط، وهدد بالانتحار؛ بسبب رفض سلطات السجن تسجيل إضرابه عن الطعام والمياه. وفي اليوم التالي، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، خبط رأسه مُجددًا في الحائط، ليحث السلطات على المُبادرة بالتحرك. وفي اليوم التالي، استجوبه مُحقق من النيابة العامة وسجَّل إضرابه عن الطعام ومطالبه. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، فَقَد وعيه خلال الاستحمام، وحينما استعاد وعيه، كان يسنده أحد زملائه بالسجن وكان مُحاطًا بحشد من نزلاء الزنزانة وفي جسده أنبوب. وبعد اقترابه من الموت على هذا النحو، قرر عبد الفتاح ألا يُواصل إضرابه عن الطعام على الفور، لكنه وعد بمواصلته، إذا "لم يحدث أي تحرك حقيقي بشأن قضيته".

ونحث فخامتكم على أن تُفرجوا عن علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر فورًا وبدون أي شرطٍ أو قيدٍ؛ إذ يُحتَجزان حصرًا بسبب ممارستهما السلمية لحقوقهما الإنسانية. ويجب على السلطات المصرية، إلى أن يتحقق ذلك، أن تسمح لمحاميه ومسؤولي القنصلية البريطانية بزيارته على الفور. ويجب على السلطات أيضًا أن تحميه من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، وأن تُوفر له إمكانية الحصول على الرعاية الصحية الكافية بشكل عاجل، ولدى أي منشأة طبية تختارها أسرته، حيث يتسنى علاجه على أيدي اختصاصيين طبيين مؤهلين، بما يتماشى مع آداب مهنة الطب التي تتضمن مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستبصرة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

تعرَّض علاء عبد الفتاح، الناشط السياسي المعروف، وأحد منتقدي الحكومة، للاعتقال مرارًا وتكرارًا خلال العقد الماضي، لأسباب تضمنت دوره في انتفاضة 2011. أما محمد الباقر، فهو محام حقوقي ومدير مركز عدالة للحقوق والحريات الذي أسسه في 2014.

وظَلَّ محمد الباقر وعلاء عبد الفتاح مُحتَجَزيْن منذ 29 سبتمبر/أيلول 2019، على ذمة التحقيقات بتهم "الانضمام لجماعة إرهابية"، و"تمويل جماعة إرهابية"، و"نشر أخبار كاذبة من شأنها التأثير على الأمن القومي للبلاد"، و"إساءة استخدام حساب على مواقع التواصل الاجتماعي بغرض ارتكاب جريمة نشر الأخبار الكاذبة"؛ وذلك في إطار القضية رقم 1356 لسنة 2019 المُقدَمة من نيابة أمن الدولة العليا، إحدى فروع النيابة العامة التي تختص بالتحقيق في تهديدات الأمن الوطني. وفتحت نيابة أمن الدولة العليا تحقيقات أخرى ضدهما حول تهم مماثلة، في قضية جديدة برقم 1228 لسنة 2021، في إطار استراتيجية تنتهجها السلطات على نحو متزايد، ويُشار إليها بـ "إعادة التدوير"، للتحايل على الحد الأقصى لمدة الحبس الاحتياطي التي يجيزها القانون المصري، وتبلغ عامَيْن، وتمديد فترة احتجاز النشطاء إلى أجل غير مُسمى. وبدأت محاكمة علاء عبد الفتاح ومحمد الباقر في القضية رقم 1228 لسنة 2021 في 28 أكتوبر/تشرين الأول 2021، إلى جانب متهم آخر، وهو المُدوّن والناشط محمد إبراهيم رضوان "أكسجين"، الذي أُدين بـ "نشر أخبار كاذبة" على خلفية ما نشره عبر منصات التواصل الاجتماعي، وحُكِم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام. وتُعَد إجراءات المحاكمة أمام محاكم الطوارئ جائرة بطبيعتها؛ إذ أن أحكامها غير قابلة للاستئناف أمام المحاكم الأعلى درجة. وحُرِم المتهمون أيضًا من حقهم في الحصول على دفاع كافٍ؛ إذ مُنِع محاموهم من التواصل معهم بخصوصية ومن الحصول على نسخ من ملفات الدعاوى ولوائح الاتهام ومنطوق الأحكام. وصدَّق الرئيس عبد الفتاح السيسي، في 3 يناير/كانون الثاني 2022، على الأحكام ضد المتهمين الثلاثة. وأظهرت وثيقة اِطَّلعت عليها منظمة العفو الدولية أن تنفيذ فترات العقوبة بدأ من تاريخ التصديق على الأحكام، لا تاريخ اعتقالهم.

وكان عبد الفتاح والباقر مُحتَجَزيْن حتى مايو/أيار 2022 في ظل أوضاع لاإنسانية بسجن طرة 2 شديد الحراسة في القاهرة. واحتجزتهما سلطات السجن في زنازين صغيرة تفتقر إلى التهوية، وحرمتهما من الأسِرَّة والفُرُش. وخلافًا للسجناء الآخرين، مُنعا من التريُّض في ساحة السجن، ولم يُسمَح لهما باستخدام مكتبة السجن أو الحصول على أي كتب أو صحف من خارج السجن على نفقتهما الشخصية. ومنعتهما

سلطات السجن أيضًا من الحصول على الملابس الكافية وأجهزة الراديو وساعات اليد، ولا تُوفر لهما المياه الساخنة، كما لا تسمح لهما بحيازة أي مُتعلقات شخصية، بما في ذلك الصور العائلية. وفي 12 مايو/أيار 2022، أخبر علاء عبد الفتاح والدته بأن نائب مأمور سجن طرة 2 شديد الحراسة ضربه، بينما كانت يداه مُكَبَّلتين. وفي 18 مايو/أيار 2022، نُقِل إلى سجن وادي النطرون، بعد ضغوط كبيرة من عامة الجمهور. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول 2022، نُقِل محمد الباقر إلى سجن بدر 1، بينما سُمِح لزوجته برؤيته للمرة الأولى منذ عاميْن دون حاجز بينهما، وتسنى له التعرُّض لأشعة الشمس للمرة الأولى منذ ثلاثة أعوام. ومنعتهما سلطات السجن من تلقي أي اتصالات هاتفية في السجن، ما يُعَد انتهاكًا لالتزامات مصر بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والمادة 38 من قانون تنظيم السجون رقم 396 لسنة 1956. وإضافة إلى ذلك، دأبت منظمة العفو الدولية على توثيق حرمان السلطات المصرية للسجناء من الرعاية الصحية الكافية، وقد أثارت بواعث قلقها بشأن استقلالية الطواقم الطبية داخل السجون المصرية الذين يتبعون إداريًا لوزارة الداخلية، وشمل ذلك بواعث القلق حيال تدخُّلات مأموري السجون وأفراد قوات الأمن في التقييمات الطبية للسجناء والقرارات المُتَّخذة بشأن رعايتهم الصحية، التي تتضمن تأخير أو رفض نقل السجناء ذوي الحالات الصحية الحَرِجة إلى منشآت طبية خارجية لعلاجهم. ومن هذا المنطلق، توجد أسس قوية للاعتقاد بأن القرارات بشأن الرعاية الصحية المُقدَّمة إلى علاء عبد الفتاح لن يتخذها اختصاصيون طبيون مستقلون، على نحو يتماشى مع آداب مهنة الطب، وبدون أي إكراه أو تدخُّل من السلطات.

ومنذ أن أعاد الرئيس تفعيل لجنة العفو الرئاسي في أبريل/نيسان 2022، أفرجت السلطات المصرية عن سجناء رأي بارزين ومئات الآخرين لأسباب سياسية. ومع هذا، لا يزال الآلاف مُحتَجَزين تعسفيًا لمجرد ممارسة حقوقهم الإنسانية، أو في أعقاب محاكمات فادحة الجور، أو بدون الاستناد إلى أي أسس قانونية. وفي أثناء مؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ العالمي ("كوب 27")، الذي انعقد في مصر بين 6 و18 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أخذت أصوات عديدة تتعالى بمناشدة السلطات المصرية للإفراج عن علاء عبد الفتاح؛ فعلى سبيل المثال، دعا مفوِّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، في 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، إلى الإفراج الفوري عن عبد الفتاح، مُعربًا عن بالغ أسفه لاستمرار احتجازه، وحث السلطات على تقديم الرعاية الصحية اللازمة له.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنكليزية

يمكنكم استخدام لغتكم الأم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 16 يناير/كانون الثاني 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حال رغبتم في إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المُفضلة: علاء عبد الفتاح، ومحمد الباقر (صيغ المذكر)

رابط التحرك العاجل السابق:
https://www.amnesty.org/ar/documents/mde12/6195/2022/ar/